الفصل الثالث

الأثر العقدي في الوقف اللازم

١- تبرير لزوم الوقف اللازم.

٢- تطبيقات من الوقف اللازم.

بسم الله الرحمن الرحيم

من يتأمل تبريرات العلماء للوقف اللازم يلاحظ أن أكثرها تَذُبُّ عن الجانب العقدي، وأن من أبرز أسبابها هو دفعُ توهُّمٍ مُخِلٍّ بالعقيدة.

ونظرًا لأهمية هذا البحث خصوصًا من جانب أهل الإقراء على وجه الخصوص، فقد رأيت أن أبدأ به، وقد اخترت أبرز المواضع التي لمست تعلقًا بينها وبين الحس العقدي.

وقد لا حظت أن جلَّها له علاقة بأركان الإيمان وأصوله، فمنها ما له علاقة بجانب الإيمان بالله، بما يتضمنه من الإيمان بالربوبية، أو الألوهية، أو الأسماء والصفات، ومنها ما له علاقة بالإيمان بالملائكة، ومنها ما له علاقة بالإيمان بالكتب وغير ذلك مما سيلاحظه القارئ من خلال قراءته أسباب لزوم الوقف في غالب المواضع.

وهذا البحث إن كان يدل فإنما يدل بإنصاف على مدى عناية أهل القرآن الكريم والإقراء، ومراجعوا المصاحف بالعقيدة، والذب عنها، ودفع ما يتوهم فهمه من معنى غير مراد.

وهناك من المواضع ما اتفق عليها القراء، وبعضها اختلف في لزومها، كل بحسب قناعته بالسبب.

وقد جمعت خلاصة هذه المادة من كتابي (الوقف اللازم في القرآن الكريم).

سائلًا الله العلي الكبير أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والنفع، هو ولي ذلك والقادر عليه.

١- تبرير لزوم الوقف اللازم عند القراء

١- توهم دعاء غير الله:

مثال الوقف على: ﴿يَسْمَعُونَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة الموتى في الاستجابة

بعطف ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾.

والصواب: أن ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾، كلام مستأنف إخبار من الله عنهم بأنهم سيبعثون للحساب ولا عطف فيها.

٢- توهم تحليل ما حرم الله:

مثال الوقف على: ﴿لَّهُمْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تحليل: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ لأهل الكتاب.

والصواب: أن ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ معطوفة على الطيبات، والتقدير: أحل لكم الطيبات، وأحل لكم المحصنات من المؤمنات.

٣- توهم إطراء النبي ﷺ:

مثال الوقف على: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف الضمير في ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ الذي هو «الله» على الضمير في ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ الذي هو للنبي، ﷺ، فيؤدي إلى الدعوة إلى تسبيح النبي ﷺ.

٤- توهم اعتراف قاتل عيسى عليه السلام بأنه رسول الله:

مثال الوقف على كلمة: ﴿مَرْيَمَ﴾.

قال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنهم معترفون أنه ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾، فلماذا يقتلونه؟ حدثني بذلك الشيخ رزق حبة.

والصواب: الوقف عند ﴿مَرْيَمَ﴾، ثم نكمل ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾، أي: أعني رسول الله.

٥ - توهم نفي اختيار الله تعالى:

مثال الوقف على: ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ موصولة، فيكون المعنى أن الله يختار ما يختاره الخلق، أي الذي يختارونه.

والصواب: أن الله يخلق ما يشاء ويختار وينفي عن الخلق الخيرة.

٦- توهم مشاركة غير الله في معرفة حقائق الغيب:

مثال الوقف على: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ في معرفة التأويل، الذي هو بمعنى كنه الشيء وحقيقته، كـ(علم الغيب، وأسماء الله وصفاته)، وقد سبق التفصيل في ذلك فارجع إليه جُعلت مباركًا.

٧- توهم نسب قول الله تعالى للكفار:

مثال الوقف على: ﴿مَثَلًا﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ من قول الكفار، وليس كذلك، إنما هو ابتداء إخبار من الله عَزَّوَجَلَّ عنهم.

٨- توهم ربط الحكم بالإثم بالعلم:

مثال الوقف على: ﴿أَنفُسَهُمْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الذم مرتبط بعلمهم، والمعنى: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ حقيقة ما سيصيرون إليه من العذاب ما تعلموه.

٩- توهم ربط شدة عذاب جهنم بفقه الكفار:

مثال الوقف على: ﴿حَرًّا﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَنفِرُوا۟ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُوا۟ يَفْقَهُونَ﴾.

[التوبة: ٨١]

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنَّ شدةَ حرِّ جهنم مرتبط بفقههم.

والصواب: أنَّ نار جهنم ﴿أَشَدُّ حَرًّا﴾، فقهوا أم لم يفقهوا، فالأوْلَى أن يتقوها بترك التخلف عن الجهاد في سبيل الله.

١٠ -توهم ربط أجر الآخرة بالعلم:

مثال الوقف على: ﴿أَكْبَرُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن عظم أجر الآخرة مرتبط بعلمهم.

والصواب: أنه غير مرتبط بعلمهم، وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوف: لو كانوا يعلمون ذلك لما اختاوا الدنيا على الآخرة.

١١- توهم الأمر باتباع أعمال المشركين:

مثال الوقف على: ﴿حَنِيفًا﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ معطوفة على جملة: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ فيصير أن الله أمر رسوله أن يتبع ملة إبراهيم وما كان من أعمال المشركين على اعتبار أن ﴿وَمَا﴾ بمعنى الذي

والصواب: أنها نافية تنزهه عَلَيْهِ السَّلَامُ من الشرك.

١٢- توهم تفضيل غير موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عليه:

مثال الوقف على: ﴿بَعْضٍ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من البعض المفضل عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره بالتكليم.

فيتوهم تعلق الجار والمجرور وهو ﴿مِّنْهُم مَّن ...﴾ صفة لـ ﴿بَعْضٍ﴾.

والصواب: أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مفضل على غيره بالتكليم.

١٣- توهم تعلق صفة ذم بمن مدحهم الله وأثنى عليهم:

مثال الوقف على: ﴿يَحْزَنُونَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٤-٢٧٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ صفة لـ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾.

والصواب: أن الكلام انتهى حول المنفقين في سبيل الله، ثم ابتدأ الكلام عن ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ ولا تعلق لها بما قبلها لا لفظًا ولا معنى.

١٤- توهم تعلق صفة مدح بمن ذمهم الله:

مثال الوقف على: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩-٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ صفة لـ: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ مستأنف خبره ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾.

١٥- توهم نسب قول الشيطان لله تعالى:

مثال الوقف على: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٨-١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف جملة: ﴿وَقَالَ...﴾ الذي هو قول الشيطان على ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾، الذي هو من قول الله، فيتوهم أن جملة: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ...﴾ من مقول الله.

والصواب: أن جملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ...﴾ من قول الشيطان.

١٦- توهم نسب وصف عيسى بأنه يملك السموات والأرض:

مثال الوقف على: ﴿وَلَدٌ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن المنفي ﴿وَلَدٌ﴾ موصوف بأنه يملك السماوات والأرض.

والصواب: أن قوله: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ كلام مستأنف، لا علاقة له بالولد، والمراد نفي الولد مطلقًا.

١٧-توهم نفي تحريف الكلم لليهود:

مثال الوقف على: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يتوهم أنَّ اليهودَ الذينَ يتسمعون لم يأتوا محرفين الكلم.

والصواب: أن الآية تثبت لهم التحريف والكذب.

١٨-توهم تقييد النهي عن اتخاذ اليهود أولياء حال كونهم أولياء بعض:

مثال الوقف على: ﴿أَوْلِيَآءَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل النهي من اتخاذهم أولياء صفتهم أن ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء وهو محالٌ.

والصواب: أن النهي عن الاتخاذ مطلقًا.

١٩-توهم ما لا يليق بالنبي ﷺ:

مثال الوقف على: ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾.

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ بمعنى الذي، وتكون مفعول لـ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾، فيكون المعنى فاحشًا: أولم يتفكروا فيما بصاحبهم من جنون، وهو (النبي) ﷺ.

والصواب: أنها مستأنفة نافية، رد من الله عليهم لقولهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، وهي متعلقة بمحذوف، أي: أولم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم من جنة.

٢٠- توهم اعتراف المنافقين برسالة الرسول:

مثال الوقف على لفظ الجلالة: ﴿اللَّهِ﴾.

قال تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾، من مقول المنافقين.

والصواب: أنَّه من قول الله عزَّوجلَّ.

٢١- توهم وصف بعض المنافقين بأمرهم للمعروف:

مثال الوقف على: ﴿بَعْضٍ﴾.

قال تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن جملة: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ﴾ صفة لبعض المنافقين.

والصواب: أنها صفة لكل المنافقين

٢٢-توهم شيء لا يليق بنبي معصوم:

مثال الوقف على: ﴿بِهِۦ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف:٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصلُ شيئًا لا يليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة.

والصواب: أنَّ هَمَّ يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ منفي لرؤيته البرهان، فالهمُّ الثاني غير الهمُّ الأول، وقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنف.

٢٣- توهم ثبوت كلمة الله في الأزل على اختلاف الناس:

مثال الوقف على: ﴿خَلَقَهُمْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود:١١٨-١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تقيد ثبوت كلمة الله في الأزل على اختلافهم، فيوهم أنه لذلك خلقهم، ولذلك تمت كلمة ربك.

والصواب: ثبوت كلمة الله في أزله ليتبين سواء اختلفوا أم لم يختلفوا.

٢٤- توهم تعليق جعل جهنم بعودة الكفار:

مثال الوقف على: ﴿عُدْنَا﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفًا على قوله: ﴿عُدْنَا﴾ داخلًا تحت شرط ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾.

والصواب: أنه لا علاقة بين ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ﴾ وبين عودتهم، أي أنَّ جهنم للكافرين حصيرًا سواء أعادوا أو لم يعودوا.

٢٥- توهم وصف الرسول ﷺ بـ (قرآن):

مثال الوقف على: ﴿وَنَذِيرًا﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥- ١٠٦].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لصار لفظ ﴿وَقُرْآنًا﴾ معطوفًا، واقتضى أن يكون الرسول ﷺ قرءانًا.

والصواب: أن ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ﴾ كلام مستأنف.

٢٦- توهم النهي عن دعاء إله غير الله وصف بالوحدانية:

مثال الوقف على: ﴿ءَاخَرَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

[القصص: ٨٨]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن النهي منصبًا على دعاء إله غير الله موصوف بأنه لا إله إلا هو.

والصواب: أن جملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ استئنافية لا علاقة لها بما قبلها، تعنى لا معبود بحق إلا هو.

٢٧- توهم ربط حدث من أحداث الدنيا بالآخرة:

مثال الوقف على: ﴿عَنْهُمْ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٦-٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الأمر بالتولي ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، فتصير ﴿يَوْمَ يَدْعُ﴾ ظرف للتولي، والصواب أنها ظرف لـ ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

و﴿خُشَّعًا﴾ حال للضمير في ﴿يَخْرُجُونَ﴾..

والتقدير: يخرجون خشعًا أبصارهم يوم يدع الداع.

٢٨- توهم إطلاق الحكم بالكفر في غير موضعه:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الصد عن سبيل الله والكفر به كبير، وليس أكبر عند الله وهو مالم يقل به أحد من أهل العلم، أو أن القتال في الشهر الحرام كفر بالله.

وسأذكر بمشيئة الله تعالى النماذج من الوقف اللازم من القرآن الكريم.

٢- تطبيقات مختارة من الوقف اللازم

١- الوقف على: «مَثَلًا»:

قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ من قول الكفار، وليس كذلك، إنما هو ابتداء إخبار من الله عَزَّوَجَلَّ عنهم(١).

والمعنى: يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾، لاشتمال الأمثال على الحكمة، وإيضاح الحق، والله لا يستحيي من الحق، فأما الذين آمنوا فيتفكرون فيها - وإن خفي عليهم وجه الحق فيها - لعلمهم بأنَّ الله لم يضربها عبثًا، بل لحكمة بالغة.

وأما الذين كفروا فيتحيرون بهذا المثل، فيزدادون كفرًا إلى كفرهم- ويزداد المؤمنون إيمانا -، لهذا قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، أي: الخارجين عن طاعة الله المعاندين لرسل الله، الذين صار الفسق وصفهم فلا يبغون به سبيلا(٢).

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار ما بعده صفة له، وليس بصفة، وإنما هو ابتداء إخبار من الله عَزَّوَجَلَّ جوابًا لهم، انظر: «علل الوقوف» (١/ ١٩٣).

قال النحاس: قال أبو حاتم الوقف على «مَثَلًا» هذا الوقف، وأما الفراء فالتمام عنده «وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا»، ولم يذكر الداني وقفًا هنا، انظر: «القطع» [٥٦] و«المكتفى» [١٦٢].

(٢) انظر: «تفسير السعدي» (١/ ٤٧).

٢ - الوقف على: «أَنفُسَهُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الذم مرتبط بعلمهم، والمعنى: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ حقيقة ما سيصيرون إليه من العذاب ما تعلموه(١).

والمعنى: ولقد علم أهل الكتاب فيما عَهِد الله إليهم أن الساحر لا خلاق له في الآخرة.

ولبئس البديل ما استبدلوا به من السحر، وما باعوا به حظ أنفسهم، حيث اختاروا السحر والكفر على الدين والحق، وعوضًا عن الإيمان ومتابعة الرسول ﷺ.

لو كانوا يعلمون حقيقة ما يصيرون إليه من العذاب ما تعلموه(٢).

٣ - الوقف على: «قَوْلِهِمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ من مقول الكفار.

---

(١) مطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٢٥).
ولم يذكر ابن الأنباري، والنحاس، والداني والأشموني هنا وقفًا.
انظر: «الإيضاح» (١/ ٥٢٧)، و«القطع» [١٥٧]، و«المكتفى» [١٧٠]، و«المنار» [٤٦].

(٢) انظر: «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (١/ ١٢٦)، و«تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٤٥)، و«الجلالين» [١٩].

والصواب: أنها من كلام الله عَزَّوَجَلَّ ردًا على تعنتهم وتجرئهم[(١)].

والمعنى: دلت الآيات على أنَّ سبب تشابه مقالاتهم لرسلهم هو تشابه قلوبهم في الكفر والطغيان، وكراهية الحق، وأكثرهم للحق كارهون.

كذلك قال كفار الأمم الخالية لأنبيائهم ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، من التعنت وطلب الآيات والمحال، ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: أشبه بعضها بعضًا في الكفر، والله تعالى أعلى وأعلم[(٢)].

٤ - الوقف على: «حنيفًا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ معطوفة على جملة: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ فيصير أن الله أمر رسوله أن يتبع ملة إبراهيم وما كان من أعمال المشركين على اعتبار أن ﴿وَمَا﴾ بمعنى الذي[(٣)].

والصواب: أنها نافية تنزهه عَلَيْهِ السَّلَامُ من الشرك.

والمعنى: يخبر الله عن دعوة كُلٍّ من اليهود والنصارى المسلمين إلى الدخول في دينهم، زاعمين أنهم هم المهتدون، وغيرهم ضال !!.

---

(١) روى النحاس عن أحمد بن موسى: هنا التمام، انظر: «القطع» [٨١].
ومطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٣٣).
ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [١٧٢].

(٢) انظر: «تفسير الجلالين» [٣٢]، و«البغوي» [١٤٢]، و«السعدي» [٦٤].

(٣) حدثني بها فضيلة الشيخ رزق حبة، انظر: «أضواء البيان في معرفة الوقف» [٤٠].
مطلق عند السجاوندي، وانظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٤٢).
وكاف عند النحاس، والداني، انظر: «القطع» [٨٤]، و«المكتفى» [١٧٦].

فأمر الله رسوله أن يقول لهم مجيبًا جوابًا شافيًا: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا، أي: مقبلًا على الله، مُعْرِضًا عمَّا سِواه، قائمًا بالتوحيد، تاركًا للشرك، فهذا الذي في اتباعه الهداية، وفي الإعراض عن مِلتِه الكفر والغواية، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

٥ - الوقف على: «الظَّالِمِينَ»:

قال تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٥﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٥-١٤٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿الَّذِينَ﴾ صفة لـ ﴿الظَّالِمِينَ﴾، وهو مستأنف في مدح عبد الله بن سلام وأصحابه(٢).

والمعنى: أخبر الله عن اليهود والنصارى - أهل الكتاب - الذين كفروا بمحمد ﷺ عن يقين لا عن جهل: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾، إنك إن اتبعتهم ﴿لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أي: داخل فيهم ومندرج في جملتهم، والخطاب له ﷺ ولأمته - وحاشاه- ﷺ لعلو مرتبته.

ثم أخبر تعالى أنَّ أهل الكتاب قد تقرر عندهم أنَّ ما جاء به محمد ﷺ حقٌّ وصدق، وتيقنوا ذلك - كما تيقن أبناءهم -، بحيث لا يَشتبهون بغيره، فمعرفتهم بمحمد ﷺ وصلت إلى حدٍّ لا يشكون فيه، لكنَّ فريقًا منهم - وهم أكثرهم- كتموا هذه الشهادة(٣).

(١) انظر: «تفسير السعدي» [٦٧].

(٢) هذا قول السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٥٢).
تام عند النحاس، والأشموني، انظر: «القطع» [٨٥]، و«المنار» [٥١].
ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [١٧٧].

(٣) انظر: «تفسير السعدي» [٧١].

٦- الوقف على: «كَبِيرٌ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢١٧].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الصد عن سبيل الله والكفر به كبير.

والصواب: أن الصدَّ عن سبيل الله والكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله من جريمة القتال في المسجد الحرام(١).

والمعنى: يسألونك عن حكم القتال في الشَّهرِ الحرام، يعني: رجبًا، سُمِّيَ بذلك لتحريمِ القتال فيه، قل يا محمد لهم: قتال فيه عظيم.

تم الكلام، ثم ابتدأ فقال: فصدُّكم المسلمين عن الإسلام، وكفرُكم بالله، وصدُّكم عن المسجد الحرام - وهي مكة - وإخراجَ النبي ﷺ والمؤمنون، أعظمُ وِزرًا عند الله، من القتال فيه، ﴿وَٱلْفِتْنَةُ﴾، أي: الشرك الذي أنتم عليه أكبر من القتال في الشهر الحرام(٢).

٧- الوقف على: «بَعْضٍ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة:٢٥٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن موسى عليه السلام من البعض المفضل عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره بالتكليم.

---

(١) حسن عند النحاس، وقال: إن رفعت «وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ الله» بالابتداء، وما بعده مرفوع معطوف عليه، وخبر المبتدأ «أَكْبَرُ»، انظر: «القطع» [٩٨].
مطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٩٥).

(٢) انظر: «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (١/ ٢٤٦)، انظر: «تفسير الجلالين» ص [٤٦].

فيتوهم تعلق الجار والمجرور وهو ﴿مِّنْهُم مَّن ...﴾ صفة لـ ﴿بَعْضٍ﴾.

والصواب: أن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مفضل على غيره بالتكليم[(١)].

والمعنى: يخبر الله تعالى أنه فضل بعض الرسل على بعض، بما أودع فيهم من الأوصاف الحميدة، والأفعال السديدة، والنفع العام كـ (موسى بن عمران) - خصه بالكلام.

ومنهم من رفعه على سائرهم درجات- كـ (نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - الذي اجتمع فيه من الفضائل ما تفرق في غيره، وجمع الله له من المناقب ما فاق به الأولين والآخرين، والله تعالى أعلى وأعلم[(٢)].

٨- الوقف على: «يَحْزَنُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٤- ٢٧٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ صفة لـ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾[(٣)].

---

(١) ذكره السجاوندي، في «علل الوقوف» (١/ ٣٢٥)، والإمام مكي نصر في «نهاية القول المفيد» [١٥٦].
تام: عند الأنصاري والأشموني، ولم يذكر النحاس، والداني له وقف.
انظر: «القطع» [١٠٥]، و«المكتفى» [١٨٩]، و«المنار»، و«المقصد» [٦٢].

(٢) انظر: «تفسير السعدي» [١٠٩].

(٣) تام: عند النحاس، والداني، ولم يذكر السجاوندي.
انظر: «القطع» [١١٣]، و«المكتفى» [١٩٢]، و«علل الوقوف» (١/ ٣٤٦).

والصواب: أن الكلام انتهى حول المنفقين في سبيل الله، ثم ابتدأ الكلام عن ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ولا تعلق لها بما قبلها لا لفظًا ولا معنى.

والمعنى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وإنَّ الله تعالى سيدفع عنهم الأحزان والمخاوف.

وتخصيص الأجر بأنه عند ربهم يدل على شرف هذه الحال، ووقوعها في الموقع الأكبر.

ثم ذكر الله: أن الذين يأكلون الربا لا يقومون يوم القيامة من قبورهم إلا كما يقوم الذي يصرعه الشيطان من الجنون، ذلك الذي نزل بهم لقولهم هذا واستحلالهم إياه(١).

٩- الوقف على: «الرِّبَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ من قول اليهود.

والصواب: أنها هي جملة مستأنفة من قول الله تعالى ردًّا عليهم، وإنكارًا لتسويتهم الربا بالبيع(٢).

---

(١) انظر: «تفسير السعدي» (١/ ١١٦).

(٢) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار ما بعده مفعول «قَالُوا»، وقد تم قولهم على «الرِّبَا»، وإن أمكن جعل «وَأَحَلَّ اللهُ»، حالًا بإضمار قد، ولكن الوقف للفصل أبين، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٢٩٢).
وحسن عند ابن الأنباري، والأشموني، انظر: «الإيضاح» (١/ ٥٥٨)، و«المنار» [٦٦].
وكاف عند الداني، انظر: «المكتفى» [١٩٢].

والمعنى: يخبر الله عن سبب ما أصاب آكلي الربا من النقمة والخزي بالصرع والجنون، بسبب ردهم على الله حُكمَه بتحريم الربا، وقولهم: إنما البيع مثل الربا.

ورد الله عليهم فقال: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾(١).

١٠- الوقف على: «إلا اللهُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ في معرفة التأويل، الذي هو الذي هو بمعنى كنه الشيء وحقيقته، كـ(علم الغيب، وأسماء الله وصفاته)، وقد سبق التفصيل في ذلك فارجع إليه جُعلت مباركًا(٢).

١١- الوقف على: «أَغْنِيَاءُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ ﴾ [آل عمران: ١٨١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ ﴾ من قول اليهود.

---

(١) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٢٦٩).

(٢) قال السجاوندي: وقف لازم في مذهب أهل السنة والجماعة، لأنه لو وصل فهم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه - كما يعلمه الله - [وهذا ليس بصحيح]، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، «والرَّاسِخُونَ» مبتدأ ثناء من الله عليهم بالإيمان على التسليم، بأن الكل من عند الله.
ومن جعل المتشابه غير صفات الله تعالى ذاتًا وفعلًا، من الأحكام التي يدخلها القياس، والتأويل بالرأي، وجعل المحكمات الأصول المنصوص عليها المجمع عليها، فعطف قوله: «والرَّاسِخُونَ» على اسم الله، وجعل «يَقُولُونَ»، حالًا لهم، ساغ له أن لا يقف على «إلا اللهُ».
لكن الأصوب الأحق الوقف، لأن التوكيد بالنفي في الابتداء، وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه، فلا يجوز العطف على قوله «إلا اللهُ»، كما على «لا إله إلا اللهُ»، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٣٦٣).

والصواب: أنه وعيدٌ من الله لليهود ردًّا عليهم، وتهديدًا لهم على هذه القولة النكراء بأنه عَزَّوَجَلَّ سيكتب عليهم ما قالوه؛ ليحاسبهم عليه يوم القيامة(١).

والمعنى: جاء رجل من اليهود يشتكي للنبي ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه، فسأل الرسول ﷺ أبا بكر رضي الله عنه قائلًا: «**ما حَمَلك على ما صَنعتَ؟**»، فقال: إنه قال: إن الله فقير ونحن أغنياء، فأنكر اليهودي، فأنزل الله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ (حسنه ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٤٤٣)).

ثم بيَّن عَزَّوَجَلَّ بأنه سيكتب ما قالوا؛ ليجازيهم بها يوم القيامة(٢).

١٢- الوقف على: لفظ الجلالة: «لعنه الله»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ...﴾ [النساء: ١١٨- ١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف جملة: ﴿وَقَالَ...﴾ الذي هو قول الشيطان على ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾، الذي هو من قول الله، فيتوهم أن جملة: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ...﴾ من مقول الله.

والصواب: أن جملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ...﴾ من قول الشيطان(٣).

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار ما بعده من مقولهم، وهو إخبار من الله مبتدأ، انظر: «علل الوقوف» (١/ ٤٠٦).

الوقف على «أَغْنِيَاءُ» تام عند نافع، وقال: وخولف في هذا لأن القطع عليه ليس بحسن، انظر: «القطع» [١٤١]. ولم يذكر الداني هنا وقفًا، وانظر: «المكتفى» [٢١٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٤١٨).

(٣) قال السجاوندي: واللازم أظهر لأن قوله: «وَقَالَ»، غير معطوف على «لَعَنَهُ»، انظر: «علل الوقوف»: (٢/ ٤٣٤). =

والمعنى: إنَّ الشيطان يقول: لأتخذن من عبادك عددًا يعبدونني، ولا يعبدونك، وهم معلومون بمعصيتهم إياك، وطاعتهم لي، وهذا النصيب ذكره في قوله: ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ ﴾ عن الصِّراط المستقيمِ، ﴿ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ ﴾، بتزيين ما هُم فيه من الضلال، حيث عَمِلوا أعمال النار، وحسبوا أنها موجبة للجنة، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

١٣- الوقف على: كلمة: «مَرْيَمَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنهم معترفون أنه ﴿ رَسُولَ اللَّهِ ﴾، فلماذا يقتلونه؟ حدثني بذلك الشيخ رزق حبة.

والصواب: الوقف عند ﴿ مَرْيَمَ ﴾، ثم نكمل ﴿ رَسُولَ اللَّهِ ﴾، أي: أعني رسول الله(٢).

= قال النحاس تام عند نافع، وكاف عند الداني.
انظر: «القطع» [١٦٠]، و«المكتفى» [٢٢٤].

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٠٤]، و«أيسير التفاسير» (١/ ٥٤٣).

(٢) قال أبو جعفر: ممن قرأنا عليه يقول: التمام: «عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ» لأنهم لم يقرُّوا بأنه رسول الله، فيكون متصلاً، انظر: «القطع» [١٦٧].
وذكر الداني ما ذكره النحاس، وأضاف: فينتصب «رَسُولَ الله» من هذا الوجه الأول بـ(أعنى)، انظر: «المكتفى» [٢٣١].
ومن لا يرى الوقف على «مَرْيَمَ»، فهو يرى أن «رَسُولَ الله»، تطلب الفعل «قَتَلْنَا»، حتى وإن قالوا إنه «رَسُولَ الله»، فليس من باب الاعتراف، وإنما من باب الافتخار أنهم قتلوا شخصًا عظيمًا.
وهذا يعطيهم في أنفسهم منزلة، حدثني بذلك الشيخ إبراهيم الأخضر، انظر: «أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء» لمعد الرسالة [٤١]، و«زاد المسير» (٢/ ٢٤٥).

والمعنى: يخبر الله عن قول اليهود متبجحين، متفاخرين أنهم قتلوا المسيح عيسى ابن مريم، وهو رسول الله، وأكذبهم اللهُ بأنهم لم يقتلوه(١).

١٤- الوقف على: «وَلَدٌ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن المنفي ﴿وَلَدٌ﴾ موصوف بأنه يملك السماوات والأرض.

والصواب: أن قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ كلام مستأنف، لا علاقة له بالولد، والمراد نفي الولد مطلقًا(٢).

والمعنى: إنما الله منفرد بالألوهية، الذي لا تنبغي العبادة إلا له، ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾، تنزه، وتقدس أن يكون له ولد، ولم تكن له صاحبة.

له ما في السموات وما في الأرض ملكًا، وحكمًا، وتدبيرًا تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا(٣).

١٥- الوقف على: «لَهُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ۖ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

(١) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٥٧١).

(٢) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار الجار صفة له فكان المنفي له (له ما في السموات وما في الأرض) لا مطلق الولد، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٤٢).
وأكفى منه، عند الداني، انظر: «المكتفى» [٢٣٢].
ولم يذكر النحاس هنا وقفًا، انظر: «القطع» [١٧٠].

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢١٧]، و«أيسر التفاسير» (١/ ٥٨١).

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تحليل: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ لأهل الكتاب(١).

والصواب: أن ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ معطوفة على الطيبات، والتقدير: أحل لكم الطيبات، وأحل لكم المحصنات من المؤمنات.

أو مبتدأ خبره محذوف، أي: والمحصنات من المؤمنات حل لكم أيضًا.

فعلى التقدير الأول: يكون الوقف حسنًا للتعلق اللفظي.

وعلى التقدير الثاني: يكون الوقف كافيًا لأنه متعلق معنى لا لفظًا والله تعالى أعلى وأعلم(٢).

١٦- الوقف على: «لَمْ يَأْتُوكَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يتوهم أنَّ اليهودَ الذينَ يتسمعون لم يأتوا محرفين الكلم.

والصواب: أن الآية تثبت لهم التحريف والكذب(٣).

---

(١) عند السجاوندي مجوز ضرورة، لأن قوله «وَالْمُحْصَنَاتُ» عطف على: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ»، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٤٥).

وكاف عند النحاس، والداني، انظر: «القطع» [١٧١]، و«المكتفى» [٢٣٤].

(٢) انظر: «العكبري» (١/ ٢٠٨).

(٣) قال النحاس: تام، وهومذهب الأخفش، ونافع، وأحمد بن موسى، وأبي حاتم، انظر: «القطع» [١٧٧].

وكاف عند ابن الأنباري، والداني، انظر: «الإيضاح» (٢/ ٦٢٠)، و«المكتفى» [٢٤٠].

ومطلق عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٥٣).

والمعنى: أن اليهود مستجيبون، ومقلدون لرؤسائهم، المبني أمرهم على الكذب، والضلال والبغي.

وهؤلاء الرؤساء المتبوعون لم يأتوك، بل أعرضوا عنك، وفرحوا بما عندهم من الباطل، وهو تحريف الكلم عن مواضعه، بجلب معان لألفاظ ما أرادها الله، ولا قصدها، لإضلال الخلق، ولدفع الحق، فهؤلاء يأتوك بكل كَذِب - لا عقول لهم - فلا تبال بهم إذا لم يتبعوك، لأنهم في غاية النقص، والناقص لا يُبالى به، والله تعالى أعلى وأعلم[(١)].

١٧ - الوقف على: «أَوْلِيَاءَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾.

[المائدة: ٥١]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل النهي من اتخاذهم أولياء صفتهم أن ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء وهو محالٌ.

والصواب: أن النهي عن الاتخاذ مطلقًا[(٢)].

والمعنى: يرشد الله تعالى عباده المؤمنين حين بين لهم أحوال اليهود والنصارى وصفاتهم غير الحسنة، أن لا يتخذوهم أولياء.

فإن بعضهم أولياء بعض، يتناصرون فيما بينهم، ويكونون يدًا على من سواهم، فأنتم لا تتخذوهم أولياء، فإنهم الأعداء على الحقيقة، ولا يبالون بضركم، بل لا يدخرون من مجهودهم شيئًا على إضلالكم، والله أعلى وأعلم[(٣)].

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٣٢].

(٢) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التبرير المذكور أعلاه، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٥٧).
وكاف عند ابن الأنباري والداني: انظر: «الإيضاح» (٢/ ٦٢٢)، و«المكتفى» [٢٤٢].
تام عند نافع، والأخفش، والقتبي، وابي حاتم: انظر: «القطع» [١٧٩].

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٣٥].

١٨ - الوقف على: «قَالُوا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾.
[المائدة: ٦٤]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، من مقول اليهود.

والصواب: أنها من قول الله تعالى تكذيبًا لهم على المقولة النكراء وهي قولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ فاستحقوا اللعنة والمقت بذلك، والعياذ بالله(١).

والمعنى: يخبر الله عن اليهود، وجرأتهم بباطل القول، وسيئ العمل، بزعمهم أنَّ الله تعالى أمسك عليهم الرزق، فردَّ الله تعالى بقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾، وهو دعاء عليهم بالحرمان من الإنفاق، وطُردوا من رحمة الله، ثم رد الله عليهم: بأنه عَزَّوَجَلَّ يداه مبسوطتان بالإنفاق، لا كما قالوا، وهو سبحانه ينفق كيف يشاء(٢).

١٩ - الوقف على: «ثَلَاثَةٍ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار قوله «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» مقول قالوا، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٥٩).
صالح عند النحاس، والأنصاري، وحسن عند الأشموني، مع بيان عدم جواز وصله بما بعده لما ذُكر أعلاه، انظر: «القطع» [١٨٠]، و«المقصد» [١٢٢]، و«المنار» [١٢٢].
ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [٢٤٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٦٥١).

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث(١).

والصواب: أنه ابتداء إخبار من الله تعالى بوحدة الألوهية لله وحده لا شريك له، حيث النفي والإثبات، نفي جميع الآلهة، وإثبات أن الله الإله الواحد الأحد.

والمعنى: يبيِّن الله الحكم فيمن قال: إن الله ثالث ثلاثة، يَعنون: (الأب، والابن، وروح القدس)، والثلاثة إله واحد، فأكذبهم الله تعالى في قيلهم هذا، فقال ردًّا لباطلهم: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، أي: وليس الأمر كما يكذبون، إنما الله إله واحد، وأما جبريل فأحدُ ملائكته، وعيسى عبدُه ورسولُه، ومريمُ أَمَتُهُ، فالكلُّ عبدٌ لله وحده(٢).

٢٠ - الوقف على: «أبناءهم»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟﴾ وصفًا لـ ﴿أَبْنَآءَهُمُ﴾ لأبناء عبد الله بن سلام، أصحاب المؤمنين، فكأن أهل الكتاب يعرفون أبناءهم الذين خسروا أنفسهم(٣).

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأن قوله «وَمَا مِنْ إِلَهٍ» ليس من قولهم، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٦١).
لم يذكر النحاس، والداني هنا وقفًا، انظر: «القطع» [١٨١]، و«المكتفى» [٢٤٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (١/ ٦٥٩).

(٣) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التبرير، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٤٧٥).
قال النحاس: إن جعلت «الَّذِينَ» الثاني بدلًا من الأول لم يكن ما قبله كافيًا.
وإن جعلته مبتدأ كان القول (كاف)، والتمام «فَهُم لا يُؤمِنُون» انظر: «القطع» [١٩١].
كاف، وقيل: تام، عند الداني، انظر: «المكتفى» [٢٤٨].

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾ مستأنف غير متعلق بما قبله لفظًا.

والمعنى: يخبر الله عن علماء اليهود والنصارى أنهم يعرفون أنَّ محمدًا ﷺ، نبي الله ورسوله، بما ثبت من أخباره ونعوته، كمعرفة أبنائهم، فردَّ الله بهذا على العرب الذين قالوا: لو كنت نبيًا لشَهِد لكَ بذلك أهل الكتاب.

ثم أخبر تعالى أن ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ في قضاء الله وحكمه الأزلي لا يؤمنون، وإن علموا ذلك في كتبهم، فهذا سر عدم إيمانهم(١).

الوقف على: «يَسْمَعُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل مشاركة الموتى في الاستجابة

بعطف ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾.

والصواب: أن ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾، كلام مستأنف إخبار من الله عنهم بأنهم سيبعثون للحساب ولا عطف فيها(٢).

والمعنى: يقول الله تعالى لنبيه ﷺ: إنما يستجيب لدعوتك، وينقاد لأمرك ونهيك الذين هم أحياء القلوب، وهم أولو الألباب والأسماع، والاستجابة وإلا فمجرد سماع الأذن يشترك فيه البر والفاجر.

---

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٧٢].

(٢) تام: عند نافع، والأخفش، والقتبي، وأبي حاتم، انظر: «القطع» [١٩١].
وكاف: عند الداني، وقيل: تام، ومطلق عند السجاوندي، انظر: «المكتفى» [٢٥٠]، «علل الوقوف»: (٢/ ٤٧٦).

وأما أمواتُ القلوبِ الذين لا يُحسُّون بما يُنجِّيهم، فإنهم لا يَستجيبون لك، ولا يُقادون، ومَوعدهم يوم القيامة يبعثهم الله، ثم إليه يرجعون، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

٢١- الوقف على: «اللهِ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ من قول الكفار.

والصواب: أنه استئناف من الله للإنكار عليهم، لقولهم: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ ﴾، فهو تعالى أَعلمُ بمن يَصلح للرسالة والتبليغ(٢).

والمعنى: يخبر الله عن أكابر المجرمين، الذين اشتد جرمهم وطغيانهم، وقاموا بردِّ الحق، حسدًا منهم، فقالوا: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾، من النبوة والرسالة، وهذا اعتراض منهم، وتكبُّر على الحق الذي أنزله الله على أيدي رسله، وتحجر على فضل الله وإحسانه فردَّ الله عليهم: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾، فهو حكيم يعلم بِمَن يَصلح لها، ويقوم بأعبائها، وليس فيهم ما يوجب أن يكونوا من عباد الله الصالحين، فضلًا أن يكونوا من النبيين والمرسلين(٣).

---

(١) ويحتمل أن المراد بالآية على ظاهرها، وأن الله تعالى يقرر المعاد، وأنه سيبعث الأموات يوم القيامة، ثم ينبئهم بما كانوا يعملون، انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٥٥].

(٢) قال النحاس: والتمام على قول نافع ومحمد بن عيسى وأحمد بن موسى «مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ الله»، وقال غيرهم: قطع حسن، انظر: «القطع» [٢٠٣].

كاف عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، انظر: «المكتفى» [٢٥٩]، و«علل الوقوف» (٢/ ٤٨٨).

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٢٧٢].

٢٢ - الوقف على: «سَبِيلًا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن جملة ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ صفة لـ: ﴿سَبِيلًا﴾، فيصير أنه لا يهديهم سبيلًا متخذًا من قبلهم وهم ظالمون.

والصواب: أنَّ اتخاذهم العجل لا يهديهم طريقًا، ثم استأنف فقال: إن هذا الاتخاذَ ظلمٌ في كلِّ صُوره(١).

والمعنى: ألم ير الذين اتخذوا العجل من قوم موسى أنه ليس فيه من الصفات الذاتية، والفعلية ما يُوجب أن يكون إلهًا، فهو لا يكلمهم.

وهذا دليل النقص، فَهُم أكمَلُ حالٍ من هذا الحيوان أو الجماد، وهو لا يدلهُم طريقًا دينيًا، ولا يحصلُ لهم به مصلحة، لقد اتخذوا هذا العجل، وكانوا ظالمين، حيث أشركوا بالله ما لم يُنزل لهُ سُلطانًا(٢).

٢٣ - الوقف على: «يَتَفَكَّرُوا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ بمعنى الذي، وتكون مفعول لـ ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾، فيكون المعنى فاحشًا: أولم يتفكروا فيما بصاحبهم من جنون، وهو (النبي) ﷺ.

---

(١) لازم عند السجاوندي، لئلا تصير الجملة صفة السبيل، فإن الهاء ضمير «العجل»، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥١٥).

وتام عند النحاس، وكاف عند الداني: انظر: «القطع» [٢٢٠]، و«المكتفى» [٢٧٦].

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٣٠٣].

والصواب: أنها مستأنفة نافية، رد من الله عليهم لقولهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر:٦]، وهي متعلقة بمحذوف، أي: أولم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم من جنة(١).

والمعنى: أولم يعلموا وينظروا هل في صاحبهم الذي يعرفونه، هل هو مجنون؟ فلينظروا في أخلاقه وهديه، ودله وصفاته، وفي ما دعا إليه، فلا يجدون فيه من الصفات إلا أكملها، ولا من الأخلاق إلا أتمها، ولا يدعو إلا لكل خير ولا ينهى إلا عن كل شر، أفبهذا يا أولي الألباب من جنة؟!!، ولهذا قَالَ تَعَالَىٰ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ أي: يدعو الخلق إلى ما ينجيهم من العذاب، ويحصل لهم الثواب(٢).

٢٤ - الوقف على: «الظَّالِمِين»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:١٩- ٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ صفة لـ: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ مستأنف خبره ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾(٣).

---

(١) تام عند النحاس والداني، انظر: «القطع» [٢٢٣] و«المكتفى» [٢٨١].
مطلق عند السجاوندي على تقدير فيعلموا «مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ» «العلل» (٢/ ٥٢٥).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٩/ ٩٣)، و«القرطبي» (٤/ ٣٥٢)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣١٠].

(٣) لازم عند السجاوندي، لئلا يوصف المؤمنون بالظلم، لأنه لو وصل صار «الَّذِينَ آمَنُوا» صفة «الظَّالِمِين»، بل هو مبتدأ من الله تعالى في مدح المؤمنين وصفتهم، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٤٧).
تام: عند النحاس، والأنصاري، والأشموني.
انظر: «القطع» [٢٣٦]، و«المقصد» [١٦٣]، و«المنار» [١٦٣].
وكاف، عند الداني: انظر: «المكتفى» [٢٩٢].

والمعنى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بعد هذا التوبيخ والبيان للحال أخبر تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ هم ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ ممن آمنوا ولم يستكملوا هذه الصفات الأربع، وأخبر تعالى أنهم هم الفائزون بالنجاة من النار ودخول الجنة، والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٥ - الوقف على: «بَعْضٍ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن جملة: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ﴾ صفة لبعض المنافقين.

والصواب: أنها صفة لكل المنافقين(١).

والمعنى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ أي: كأبعاض الشيء الواحد، وذلك لأنَّ أمرَهم واحدٌ، لا يختلف بعضهم عن بعض في المعتقد والقول والعمل.

بيَّن الله حالهم بقوله: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾ وهذا دليلٌ على انتكاسهم، وفساد قلوبهم وعقولهم، إذ هذا عكسُ ما يأمر به العُقلاء، والمرادُ من المنكر الذي يأمرون به: (الكفر والعصيان)، والمعروف الذي ينهون عنه: (الإيمان بالله ورسوله وطاعتها)(٢).

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صارت الجملة صفة لـ «بَعْضٍ» وهي صفة لكل المنافقين انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٥٣).

لم يذكر النحاس، والداني هنا وقفًا.

انظر: «القطع» [٢٤٠]، و«المكتفى» [٢٩٦].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٢/ ٣٩٣).

٢٦ - الوقف على: «أَوْلِيَاءَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [هود: ٢٠][(١)].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل وصف الأولياء بمضاعفة العذاب لهم.

والصواب: نفي الأولياء مطلقًا.

والمعنى: لم يكن من شأن الكفار المكذبين بآيات الله، أن يُعجِزوا الله في الأرض، فإنَّ الله مُدرِكُهم مهما حاولوا الهرب، ومنزلٌ بهم عذابه متى أراده لهم، وليس لهم من دون الله من أنصار يمنعونهم من العذاب.

ثم أخبر أن هؤلاء الظالمين يضاعف لهم العذاب يوم القيامة؛ لأنهم صدوا غيرهم عن سبيل الله، فيعذبون بصدهم أنفسهم عن الإسلام، وبصد غيرهم عنه والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٧ - الوقف على: «حَرًّا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا لَا تَنفِرُوا فِي الْحَرِّ ۚ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أنَّ شدةَ حرِّ جهنم مرتبط بفقههم.

---

(١) لازم عند السجاوندي، لئلا تصير الجملة صفة لأولياء، فينتفي تضعيف العذاب عن الأولياء، ويثبت أنَّ لهم أولياء غير مضعف عذابهم، بل التضعيف لمتخذي الأولياء بإخبار مستأنف، انظر: «علل الوقوف» [٥٨٢].

تام عند نافع، ذكره النحاس في «القطع» [٢٦٠].

ولم يذكر الداني هنا وقفًا، انظر: «المكتفى» [٣١٤].

والصواب: أنَّ نار جهنم ﴿أَشَدُّ حَرًّا﴾، فقهوا أم لم يفقهوا، فالأَوْلَى أن يتقوها بترك التخلف عن الجهاد في سبيل الله[١].

والمعنى: وقال المنافقون بعضهم لبعض في غزوة تبوك: لا تخرجوا للغزو في الحر، إنَّ النفير مشقة علينا بسبب الحر، فقدموا راحة قصيرة منقضية على الراحة الأبدية التامة، فأمر الله رسوله أن يرد عليهم قولهم فقال: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾، فلماذا لا يتقوها بالخروج في سبيل الله؟.

ثم أخبر أنهم لو كانوا يفقهون أنها كذلك، أو أن مآلهم إليها؛ لما فعلوا ما فعلوا من التخلف عن الجهاد[٢].

٢٨- الوقف على: «قَوْلُهُمْ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن قوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ ...﴾ من قول المشركين[٣].

---

(١) مطلق عند السجاوندي، وفي نسخة [لازم]، لأنَّ جواب «لو» محذوف، لو كانوا يفقهون حرارة النار لما قالوا: «لا تنفروا في الحرِّ».

ولو وصل لفهم أنَّ «نَارُ جَهَنَّمَ» لا تكون أشد حرًّا إذا لم يفقهوا ذلك.

انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٨٢).

وكاف: عند الأشموني، انظر: «المنار» [١٦٨].

ولم يذكر النحاس، والداني هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٢٤٠]، و«المكتفى» [٦٩٢].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٢/ ٤٠٤)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٤٦].

(٣) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٨٢).

تام: عند أحمد بن موسى، وهو قول الفراء، قال: كسرت «إنَّ» على الاستئناف، ولم يقولوا هم: «إِنَّ الْعِزَّةَ للهِ»، وهو قول أبي حاتم، ذكره النحاس، في: «القطع» [٢٥٢].

وكاف عند الداني، والأشموني و قال: وهو جواب لسؤال مقدر كأن قائلاً قال: لم لا يحزنه قولهم، وهو مما يحزن، أجيب بقوله: «إِنَّ الْعِزَّةَ لله جَمِيعًا»، «المكتفى» [٣٠٩].

قال العلامة ابن عاشور: ويحسن الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ لكي لا يتوهم بعض من يسمع جملة ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فيحسبه مقولًا لقولهم فيتطلب لماذا يكونُ هذا القول سببًا لحزن الرسول ﷺ وكيف يحزن الرسول ﷺ من قولهم: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾[(١)].

والصواب: أنها مستأنفة رد من الله عليهم.

والمعنى: فلا يحزنك يا محمد قول المشركين، المتضمن للطعن عليك وتكذيبك، والقدح في دينك، إنَّ الغلبة والقهر لله في مملكته وسلطانه، فكيف يقدرون عليك لتحزن لقولهم؟!، والله تعالى أعلى وأعلم[(٢)].

٢٩- الوقف على: «وَلَدًا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ هُوَ ٱلْغَنِىُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ من قول المشركين، فيكون ﴿وَلَدًا﴾ موصوف بـ ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ أي: بالتنزيه.

والصواب: أنها من قول الله تعالى ردًا عليهم تنزيهًا له - جل شأنه - عن اتخاذ الولد، وليست من قول المشركين[(٣)].

---

(١) «التحرير» ص (١١/ ٢٢٢).

(٢) من كتاب «زبد التفاسير» [٢٧٦].

(٣) لم يذكر النحاس والداني والسجاوندي هنا وقفًا.
انظر: «القطع» [٢٥٢]، و«المكتفى» [٣٠٩]، «علل الوقوف» (٢/ ٥٧٤).

والمعنى: يقول الله تعالى مخبرًا عن بهت المشركين لرب العالمين: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ فردَّ الله عليهم بقوله: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ أي: تنزه عما يقول الظالمون في نسبة النقائص إليه علوًا كبيرًا، ثم برهن على ذلك بعدة براهين: أحدهما: قوله: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ﴾ أي: الغنى منحصر فيه، وأنواع الغنى مستغرقة فيه، وثانيها: أنه سبحانه له ما في السموات وما في الأرض، وثالثها: هل عندكم من حجة أو برهان على ذلك؟!(١).

٣٠- الوقف على: «بِهِ»:

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَا بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصلُ شيئًا لا يليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة. والصواب: أنَّ هَمَّ يوسف عليه السلام منفي لرؤيته البرهان، فالهمُّ الثاني غير الهمُّ الأول، وقوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ مستأنف(٢).

ويكون بذلك الوقف على: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾، ثم يستأنف، ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَا بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، أي: لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها.

وهو لم يحصل منه همٌّ أصلًا، لأنه رأى برهان ربه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾(٣) [القصص: ١٠].

(١) انظر: «جامع البيان» (١١/ ٩٨)، و«القرطبي» (٥/ ٥٣)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٧٤].

(٢) وقف عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٩٦).
وكاف عند الأشموني، ورجح الوقف لما سبق انظر: «المنار» [١٩٢].
وهو اختيار أبي حيان، والشنقيطي، ويدلُّ عليه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، مثل قوله تعالى: «وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً» انظر: «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٣٨)، و«أضواء البيان» (٣/ ٦٠)، أفادني بذلك الدكتور بسام الغانم.

(٣) قال ابن عاشور: يحسن الوقف على قوله: (ولقد همت به) ليظهر معنى الابتداء بجملة (وهَمّ بها) واضحًا. وبذلك يظهر أن يوسف عليه السلام لم يخالطه همّ بامرأة العزيز لأن الله عصمه من الهمّ بالمعصية بما أراه من البرهان، «التحرير والتنوير» (١٢/ ٢٥٢).

٣١- الوقف على: «أَوْلِيَاءَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [هود: ٢٠].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل وصف الأولياء بمضاعفة العذاب لهم، فينتفي تضعيف العذاب عن الأولياء، ويثبت أنَّ لهم أولياء غير مضعف عذابهم.

والصواب: إثبات تضعيف العذاب لمتخذي الأولياء(١).

والمعنى: لم يكن من شأن الكفار المكذبين بآيات الله، أن يُعجزوا الله في الأرض، فإنَّ الله مُدرِكَهم مهما حاولوا الهرب، ومنزل بهم عذابه متى أراده لهم، وليس لهم من دون الله من أنصار يمنعونهم من العذاب.

ثم أخبر أنَّ هؤلاء الظالمين يضاعف لهم العذاب يوم القيامة؛ لأنهم صدوا أنفسهم وغيرهم عن سبيل الله(٢).

٣٢- الوقف على: «خَلَقَهُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل تقيد ثبوت كلمة الله في الأزل على اختلافهم، فيوهم أنه لذلك خلقهم، ولذلك تمت كلمة ربك.

---

(١) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، انظر: «علل الوقوف» [٥٨٢].
تام عند النحاس عن نافع، ولم يذكر الداني وقفًا، انظر: «القطع» [٢٦٠]، و«المكتفى» [٣١٤].

(٢) انظر: «جامع البيان» (١٢/ ١٥)، و«نهاية القول المفيد» [١٥٧]، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٧٤].

والصواب: ثبوت كلمة الله في أزله ليتبين سواء اختلفوا أم لم يختلفوا[(١)].

والمعنى: بين الله تعالى أنه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة على الإسلام، لكن لا يزالون مختلفين في الحق بسبب اتباع الهوى والبغي، إلا من رحم الله بالهداية على الدين الحق، فإنهم لم يختلفوا، ولذلك خلقهم الله فريق مختلف، وفريق غير مختلف، فريق شقي، وفريق سعيد، وثبتت كلمة الله في أزله لأملأن جهنم ممن يستحقها من الجن والإنس[(٢)].

٣٣ - الوقف على: «أَكْبَرُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن عظم أجر الآخرة مرتبط بعلمهم[(٣)].

والصواب: أنه غير مرتبط بعلمهم، وجواب «لو» محذوف: لو كانوا يعلمون ذلك لما اختاروا الدنيا على الآخرة.

---

(١) قال النحاس: «وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ»، متصل بما قبله، وإن قدَّرته بمعنى، «وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، ولذلك خلقهم، وصلت بعض الكلام ببعض، انظر: «القطع» [٢٦٩].
كاف عند الداني:، أي خلقهم للاختلاف، وقيل للرحمة، انظر: «المكتفى» [٣٢١].
ومطلق عند السجاوندي:، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٥٩٢).

(٢) انظر: «جامع البيان» (١٢/ ٨٧)، و«زبدة التفاسير» [٣٠١]، و«تيسير الكريم الرحمن» [٣٩٢].

(٣) لازم عند السجاوندي، لأن جواب (لو) محذوف، أي: لو كانوا يعلمون لما اختاروا الدنيا على الآخرة، ولو وصل لصار قوله: «وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ» معلقًا بشرط أن لو كانوا يعلمون، وهو محال، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٦٣٨).
ولم يذكر النحاس وقفًا هنا، انظر: «القطع» [٢٩٥].
قال الداني: «وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ» متعلق به، فإن جعل ذلك منقطعًا منه، فالوقف «حسنة» تام: وبالأول جاء التفسير، انظر: «المكتفى» [٣٤٩].

والمعنى: أن ما في الآخرة من الجنة والنعيم أعظم من الدنيا وما فيها، ثم أخبر أن الكفار أو المتخلفين عن الهجرة لو كانوا يعلمون ما للمهاجرين من الكرامة وعظيم الثواب لوافقوهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

٣٤ - الوقف على: «عُدْنَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

سبب لزوم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوف على قوله: ﴿عُدْنَا﴾ داخل تحت شرط ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾.

والصواب: أنه لا علاقة بين ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ وبين عودتهم، أي أنَّ جهنم للكافرين حصيرًا سواء أعادوا أو لم يعودوا(١).

والمعنى: وإن عدتم يا بني إسرائيل للفساد في الأرض للثالثة عدنا إلى عقوبتكم، ثم قال الله ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾، أي: محبسًا فيُحصرون فيها، ولا يَتخلصون عنها أبدًا، والله تعالى أعلى وأعلم(٢).

٣٥ - الوقف على: «وَنَذِيرًا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٥-١٠٦].

---

(١) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار قوله: «وَجَعَلْنَا»، معطوفًا على «عُدْنَا»، داخلا تحت شرط «إِنْ عُدْتُمْ»، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٦٤٧).

ولم يذكر النحاس، والداني، وقفًا، انظر: «القطع» [٣٠١]، و«المكتفى» [٣٥٩].

(٢) انظر: «زبدة التفاسير» [٣٦٥].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لصار لفظ ﴿وَقُرْءَانًا﴾ معطوفًا، واقتضى أن يكون الرسول ﷺ قرءانًا[(١)].

والصواب: أن ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ﴾ كلام مستأنف.

والمعنى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا﴾ لمن أطاع الله بالثواب العاجل والآجل ﴿وَنَذِيرًا﴾ لمن عصى الله بالعقاب العاجل والآجل.

وأنزلنا هذا القرآن مفرقًا، فارقًا بين الهدى والضلال، والحقِّ والباطل ﴿لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ أي: على مهل ليتدبروه ويتفكروا في معانيه، ويستخرجوا علومه، ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ أي: شيئًا فشيئًا، مفرقًا في ثلاث وعشرين سنة، والله تعالى أعلى وأعلم[(٢)].

٣٦ - الوقف على: «آخرَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾.

[القصص: ٨٨]

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن النهي منصبٌّ على دعاء إله غير الله موصوف بأنه لا إله إلا هو[(٣)].

---

(١) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، وقال: بل التقدير: وفرقنا قرآنا فرقناه، أي: أحكمناه، انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٦٥٢).

قال النحاس: الوقف على «وَنَذِيرًا» إن قدرته على قول الكوفيين أن «وَقُرْآنًا» منصوب بـ «فَرَقْنَاهُ»، وإن قدرته على مذهب سيبويه أنه منصوب بإضمار فعل لم يكن ما قبله تامًا، لأنه معطوف، انظر: «القطع» [٣٠٦].

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٤٦٨].

(٣) لازم عند السجاوندي، لأنه لو وصل لصار «لا إلهَ إلا هُو» صفة لـ «إلهًا آخرَ» انظر: «علل الوقوف» (٢/ ٧٨٤).

ولم يذكر النحاس، والداني، وقفًا، انظر: «القطع» [٣٩٠]، و«المكتفى» [٤٤٠]. =

والصواب: أن جملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ استئنافية لا علاقة لها بما قبلها، تعني لا معبود بحق إلا هو.

والمعنى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ بل أخلص لله عبادتك، فإنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ فلا أحد يستحق أن يُؤله ويحب ويُعبد، إلا الله الكامل الباقي الذي ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ وإذا كان كل شيء هالكًا مضمحلًا سواه، فعبادة الهالك الباطل باطلة ببطلان غايتها، وفساد نهايتها، والله تعالى أعلى وأعلم(١).

٣٧ - الوقف على: «وَيَخْتَارُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿مَا﴾ موصولة، فيكون المعنى أن الله يختار ما يختاره الخلق، أي الذي يختارونه.

والصواب: أن الله يخلق ما يشاء ويختار وينفي عن الخلق الخيرة(٢).

= وهو بيان كاف عند الشيخ حسني عثمان، انظر: «حق التلاوة» [١٠٩].

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٦٢٦].

(٢) الوقف حسن عند النحاس: على «وَيَخْتَارُ»، وقال: إن أكثر أصحاب التمام وأهل التفسير والقراء على أنه تمام، رواه نافع، ويعقوب، وأحمد بن موسى، ومحمد بن عيسى، وأحمد بن جعفر، وأبو حاتم، ونصير، ثم ابتدأ: «ما كان لهم الخيرة» أي: لم تكن لهم الخيرة.

قال أبو جعفر: سمعت علي بن سليمان يقول: التمام (ويختار) و(ما) نفي، ولو كانت (ما) في موضع نصب بـ«يختار» لكانت «الخيرة» منصوبة على خبر كان، ولم يقرأ بها أحد، انظر: «القطع» [٣٩٠].

- **وتام عند الداني:** قال: إذا جعلت (ما) جحداً، فإن جعلت (ما) بمعنى الذي فالوقف على «الْخِيَرَةُ» وهو تام في كلا الوجهين، انظر: «المكتفى» [٤٣٩] قلت: والأخير مردود.

- **ومطلق عند السجاوندي:** قال: ومن وصل على معنى: ويختار ما كان لهم فيه الخيرة فقد أبعد بل (ما)

والمعنى: وربك يخلق ما يشاء أن يخلقه، ويختار ما يشاء أن يختاره، والاختيار لله لا كما يشاء الناس لأنه أعلم مَن الذي يصلح لها[(١)].

٣٨ - الوقف على: «الْحَيَوَانُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن وصف الدار الآخرة بالحيوان معلقٌ بشرط أن لو يعلموا ذلك وهو محال.

والصواب: أن بقاء الدار الآخرة غير متعلق بعلمهم فهي باقية، سواء أعلموا أم جهلوا[(٢)].

والمعنى: وأما الدار الآخرة، فإنها دار ﴿ٱلْحَيَوَانُ﴾ أي: الحياة الكاملة، التي من لوازمها، أن تكون أبدان أهلها في غاية القوة، وأن يكون موجودًا فيها كل ما تكمُل به الحياة، وتتم به اللذات، من مفرحات القلوب، وشهوات الأبدان، وغير ذلك، مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

ولو علموا حقيقة ذلك لما اختاروا اللهو الفاني على الحياة الباقية، والله تعالى أعلى وأعلم[(٣)].

لنفي اختيار الخلق تقريرًا لا اختيار الحق تعالى، انظر: «العلل» (٢/ ٧٨٢).

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ٦٣)، و«بدائع التفسير» [٣٥٣]، «زبدة التفاسير» [٥١٦].

(٢) لازم عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، انظر: «العلل» (٢/ ٧٩٥).
ولم يذكر النحاس، والداني وقفًا هنا، انظر: «القطع» [٧٩٨]، و«المكتفى» [٤٤٦].

(٣) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٦٣٥].

٣٩- الوقف على: «مَرْقَدِنَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٥١-٥٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿هَٰذَا﴾ صفة لـ ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ فيبقى قوله: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ بلا مبتدأ(١).

والصواب: أنهما كلامان: قول الكفار ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾، فقالت لهم الملائكة: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾.

والمعنى: ونفخ إسرافيل نفخة البعث، فإذا هم من القبور مسرعون إلى ربهم لفصل القضاء بين الناس، فنادوا هلاكًا لما شاهدوا من الأهوال ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ وأجابهم المؤمنون ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ بلقائه، ﴿وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ بما أخبرونا به(٢).

٤٠- الوقف على: «قَوْلُهُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦].

يلزم الوقف: لئلا يوهم أن قوله: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾، من مقول الكفار(٣).

---

(١) لازم عند السجاندي، وذكر نفس التبرير، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٤٨).

وروى النحاس استحباب الوقوف على «مَرْقَدِنَا» لأنه كلامان، فالكفار قالوا: «مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا»، فقالت لهم الملائكة «هذا مَا وَعَدَ الرَّحْمَن»، انظر: «القطع» [٤٢٢].

ويرى ابن الأنباري: جواز الوقف بخفض «هذا» على الاتباع للمرقد، ويبتدأ بـ «مَا وَعَدَ الرَّحْمَن»، على معنى: بَعَثكم وعد الرحمن، انظر: «الإيضاح» (٢/ ٨٥٤).

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٦٩٧]، و«أيسر التفاسير» (٤/ ٣٨٤).

(٣) لازم عند السجاوندي، لئلا يصير قوله: «إِنَّا نَعْلَمُ» مقول الكفار، الذي يُحزن النبي ﷺ، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٥١). =

والصواب: أنه استئناف من كلام الله عَزَّوَجَلَّ يتوعد الكفار بالعذاب.

والمعنى: فلا يحزنك قول الكفار: أنك لست مرسلًا، أو أنك شاعر، وكاهن، ومفتر، وأن آلهتم شركاء لله في المعبودية، ونحو ذلك.

وسوف نجازيهم عن قولهم الباطل بتكذيبهم لك، وافترائهم عليك وكفرهم بنا وبلقائنا، فهم لم يقولوا ذلك إلا حسدًا، وهم يعلمون أنك رسول الله، وما جئت به هو الحق(١).

٤١- الوقف على: «لِّلْكَافِرِينَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٢-٣٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف ﴿وَٱلَّذِى﴾ على ما قبله، فيؤدي ذلك إلى مصاحبة الذي جاء بالصدق للكافرين في جهنم(٢).

والصواب: أن ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ مستأنف لا علاقة له بما قبله.

والمعنى: لا أحد أظلم من أحد كذب على الله كـ (أن ينسب إليه ما هو بريء منه كالزوج، والولد، والشريك)، أو كذب بـ﴿بِٱلصِّدْقِ﴾ وهو القرآن والنبي ﷺ وما جاء به، أليس في جهنم مكان إقامة دائمة للكافرين؟!

= تام عند الداني، والأشموني، والأنصاري، انظر: «المكتفى» [٤٧٦]، و«المنار» [٦٤٣]، و«المقصد» بهامشه: [٦٤٣].

(١) انظر: «زبد التفاسير» [٥٨٦]، و«أيسر التفاسير» للجزائري [٩٢٤].

(٢) قطع تام: عند النحاس، انظر: «القطع» [٤٤٨].
لم يذكر الداني، والسجاوندي وقفًا، انظر: «المكتفى» [٤٣٩]، «علل الوقوف» (٣/ ٨٨٢).

وبشر الله الذي ﴿جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾، وهو محمد ﷺ، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾، وهو أبو بكر رضي الله عنه، وكل أصحاب رسول الله ﷺ بالفوز باتقاء عذاب الله.

٤٢- الوقف على: «النَّار»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۝٦ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غَافِر: ٦- ٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ صفة لـ ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

والصواب: أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾[(١)].

والمعنى: وكما وجب حكم الله على الأمم المكذبة، وقد أهلكها الله فعلًا، حقت كلمة ربك على الذين كفروا لأنهم ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

ثم أخبر الله عن شرف حملة العرش، وقربهم من ربهم، وكثرة عبادتهم ودعائهم، واستغفارهم للمؤمنين، لعلمهم أنَّ الله يحب ذلك[(٢)].

٤٣- الوقف على: «شَيْءٍ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾

[غَافِر: ٦٢]

---

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، وقال: وخطره ظاهر، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٨٨).

تام: عند نافع، وأبي حاتم، وأحمد بن موسى، والنحاس، والداني، ورجحه الأشموني للابتداء بالشرط. انظر: «القطع» [٤٥١]، و«المكتفى» [٤٩١]، و«المنار» [٢١٥].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٤/ ٥١٤)، و«تيسير الكريم الرحمن» [٧٣٢].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وصفُ لـ ﴿شَيْءٍ﴾.

والصواب: أنه مستأنف لا علاقة له بما قبله[(١)].

والمعنى: ذلكم الله الذي عرفكم بنفسه ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لا معبود بحق إلا هو، الذي أمركم بالدعاء ووعدكم بالاستجابة.

فكيف تصرفون عنه، وتدعون آلهة لا تنفعكم ولا تضركم؟! وهو ربكم والمنعم عليكم والمتفضل[(٢)].

٤٤- الوقف على: «لا يُؤْمِنُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨-٨٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾، من مقول الرسول ﷺ.

والصواب: أنه من قول الله عَزَّوَجَلَّ للرسول ﷺ[(٣)].

والمعنى: أن الله تعالى يَعْلَمُ قيل رسوله وشكواه، وهي ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ لما شاهد من عنادهم، وتصلبهم، فشكاهم إلى ربه تعالى، فأمره عَزَّوَجَلَّ أن يتجاوز

---

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، وقال: وخطره ظاهر، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٨٩٤).

لم يذكر النحاس، والداني، هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٤٥٥]، و«المكتفى» [٤٩٥].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٤/ ٥٤٤).

(٣) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور أعلاه، وقال: وهو محال، بل هو جواب الله للرسول ﷺ، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٣).

لم يذكر النحاس، والداني، هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٤٧٢]، و«المكتفى» [٥١٢].

عما يلقاه منهم، من شدة وعنت، وأن يقول لهم: ﴿سَلَٰمٌ﴾ متاركة، لا سلام تحية وتعظيم، أي: قل لهم: أمري سلام، فسوف تعلمون عاقبة هذا الإصرار على الكفر والتكذيب، فكان هذا منه تهديدًا لهم بالعذاب إن ماتوا على كفرهم(١).

٤٥- الوقف على: «بَيْنَهُمَا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الدخان: ٧].

يلزم الوقف: توهم أن ربوبيته تعالى تتعلق بكونهم ﴿مُّوقِنِينَ﴾.

والصواب: أن ربوبيته تعالى مطلقة غير مقيدة بكونهم موقنين، وجواب إن محذوف، أي: إن كنتم موقنين بأن الله الخالق فآمنوا به(٢).

والمعنى: الله خالق الكون ومدبره، والمتصرف فيه بما يشاء.

فإن كنتم عالمين بذلك علمًا مفيدًا لليقين، فاعلموا أنه الرب للمخلوقات هو إله الحق، ولهذا قال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، أي لا معبود بحق إلا هو، المتصرف وحده بالإحياء والإماتة، وسيجمعكم بعد موتكم فيجزيكم بعملكم، إن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا(٣).

٤٦- الوقف على: «مَجْنُونٌ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴿١٤﴾ إِنَّا كَاشِفُوا ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ [الدخان: ١٣-١٥].

(١) انظر: «أيسر التفاسير» (٤/ ٦٦٠).

(٢) لازم: عند السجاوندي، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٧).
لم يذكر النحاس، والداني، هنا وقفًا، انظر: «القطع» [٤٧٤]، و«المكتفى» [٥١٣].

(٣) انظر: «أيسر التفاسير» (٥/ ٨-٩).

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ﴾ من مقول الكفار[١].

والصواب: أنَّ قوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ من قول الله تعالى.

والمعنى: من أين يأتيهم التذكرة؟!، فَيُنِيبُوا إلى ربهم، ويُسلموا له، والحال أنه قد جاء رسول مبين للحق مظهر له، فعرفوه أنه رسول حق وصدق، ثم أعرضوا عنه، وعما جاء به، وقالوا: رجل يعلمه القرآن بشر مجنون[٢].

٤٧- الوقف على: «عَائِدُونَ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴿١٥﴾ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٥-١٦].

سبب لزوم الوقف: لأن الوصل يوهم أنهم عائدون إلى الكفر وحرب المسلمين يوم البطشة الكبرى، فيصير ﴿يَوْمَ﴾، ظرفًا لـ(عودهم إلى الكفر).

والصواب: أنَّ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ﴾، هو يوم القيامة، أو يوم بدر، والعود إلى الكفر فيهما غير ممكن[٣].

---

(١) لازم: عند السجاوندي، لأنه لو وصل صار «إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا» من قول الكفار، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٧).

وقف عند النحاس، ولم يذكر الداني، وقفًا، انظر: «القطع» [٤٧٤]، و«المكتفى» [٥١٣].

(٢) انظر: «أيسر التفاسير» (٥/ ٨-٩).

(٣) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التبرير، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٢٧).

وهو وقف عند النحاس، انظر: «القطع» [٤٧٤]، ولم يذكر الداني وقفًا.

والمعنى: أخبر الله جَلَّوَعَلَا أنه سيصرف عن قريش عذاب المخمصة، والجوع الذي دام سبع سنوات، فنزل الغيث في بلادهم، وحل الخير، ثم توعد لهم أن يعودوا إلى الاستكبار والجحود، وإخبار بوقوعه فوقع، وأن الله سيعاقبهم بالبطشة الكبرى واختلف في ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾:

قالوا: هي وقعة «بدر»، فانتقم الله منهم، فقتل صناديدهم شر قتله.

وقيل: إنه يكون في آخر الزمان دخان يأخذ بأنفاس الناس(١).

٤٨- الوقف على: «وَتُوَقِّرُوهُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل عطف الضمير في ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ الذي هو «لله» على الضمير في ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ الذي هو للنبي ﷺ، فيؤدي إلى الدعوة إلى تسبيح النبي ﷺ(٢).

---

(١) قال العلامة السعدي: وإذا نزلت هذه الآيات على هذين المعنيين، لم تجد في اللفظ ما يمنع ذلك، بل تجدها مطابقة لهما أتم المطابقة، وهذا الذي يظهر لي ويترجح عندي - والله أعلم - انظر: «تيسير الكريم الرحمن» (٧٧٢-٧٧٣).

(٢) كاف عند الداني، وهو للنبي ﷺ، وما بعده لله تعالى، إذ التسبيح لا يكون إلا لله.
ومطلق عند السجاوندي، للفصل بين ضمير اسم الله في «وَتُسَبِّحُوهُ»، وضمير اسم رسوله في «وَتُوَقِّرُوهُ»، انظر: «المكتفى» [٥٢٨]، و«علل الوقوف» (٣/ ٩٥٥).
تام: عند أبي حاتم وأحمد بن موسى بنفس التبرير، ولا وقف باعتبار «ويُسَبِّحوا» معطوف على ما قبله، انظر: «القطع» [٤٨٧]، ويرى د. بسام الغانم: أولوية الوصل باعتبار الضمائر كلها لله تعالى، لعدم اختلاف الضمائر، انظر: «القرطبي» (١٦/ ١٧٧).

والمعنى: لتقوموا بالإيمان بالله ورسوله، المستلزم طاعتهما في جميع الأمور، وتعظموه، وتجلوه، وتقوموا بحقوقه، فله المنة العظيمة برقابكم.

وتسبحوا الله أول النهار وآخره، فذكر الله في هذه الآية الحق المشترك بين الله وبين رسوله، وهو الإيمان بهما، والمختص بالرسول، وهو التعزير والتوقير، والمختص بالله وهو التسبيح له والتقديس بصلاة أو غيرها[(١)].

٤٩- الوقف على: «يَلْعَبُونَ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى خَوْضٍ يَلْعَبُونَ ﴿١٢﴾ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴿١٣﴾ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [الطور: ١١-١٤].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لصار المعنى أن لعبهم في اليوم الذي يُدَعُّون فيه إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ، فتكون ﴿ يَوْمَ ﴾ ظرفًا لـ ﴿يَلْعَبُونَ ﴾[(٢)].

والصواب: أن ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ ﴾ مستأنف لا علاقة له بـ ﴿يَلْعَبُونَ ﴾.

والمعنى: هلاك وعذاب للمكذبين الذين هم في خوض الباطل ولعب به، يوم يدفعون إلى نار جهنم دفعًا شديدًا، ويُساقون إليها سوقًا عنيفًا، ويجرون على وجوههم، ويقال لهم توبيخًا ولومًا: ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون[(٣)].

---

(١) انظر: «تفسير السعدي» [٧٩٢].

(٢) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ٩٧٣).
وكاف، عند الأنصاري، والأشموني، انظر: «المنار» و«المقصد»، بهامشه: [٧٤٤].
وقال الأشموني: وقيل لا يوقف عليه، لأن «يَوْمَ» بدل من «يَومَئِذٍ»، فلا يفصل بين البدل، والمبدل منه بالوقف، انظر: «المنار» [٧٤٤].

(٣) انظر: «تسير الكريم الرحمن» [٨١٤].

٥٠- الوقف على: «عَنْهُمْ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٦-٧].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن الأمر بالتولي ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، فتصير ﴿يَوْمَ يَدْعُ﴾ ظرفًا للتولي، والصواب أنها ظرف لـ ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

و﴿خُشَّعًا﴾ حال للضمير في ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

والتقدير: يخرجون خشعًا أبصارهم يوم يدع الداع(١).

والمعنى: يقول الله لرسوله ﷺ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، وانتظر بهم يومًا عظيمًا، وهولًا جسيمًا، وذلك حين يدعو إسرافيل عليه السلام إلى شيء نكر تنكره الخليقة، فلم تر منظرًا أفظع منه، فينفخ إسرافيل نفخة يخرج بها الأموات، من قبورهم ليوم القيامة، خشعًا أبصارهم من الفزع(٢).

٥١- الوقف على: «وَسُعُرٍ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ۝٤٧ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٧-٤٨].

---

(١) ذكر ذلك السجاوندي: في «علل الوقوف» (٣/ ٩٨٠).

قال الداني: تام، وقال ابن الأنباري: غير تام، وليس كما قال، لأن جميع أهل التفسير يجعلون العامل في الظرف «يَخْرُجُونَ»، على التأخير، والتقدير: (يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع)، فإذا كان كذلك، فالتمام: «فَتَوَلَّ عَنْهُمْ..» لأن الظرف لا يتعلق بشيء مما قبله، انظر: «المكتفى» [٥٤٥].

وتام: عند الأنصاري، والأشموني، انظر: «المقصد» [٧٥٢]، و«المنار» [٧٥٢].

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٨٢٤].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ﴾، ظرف ﴿ضَلَٰلٍ﴾، فيوهم أنهم سيضلون ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ﴾.

والصواب: أن ﴿يَوْمَ﴾ ظرف لما بعده أي: يقال لهم: ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ﴾[(١)].

والمعنى: إن الذين أكثروا من فعل الذنوب العظيمة من الشرك وغيره، هم ضالون في الدنيا، عن العِلم، وعن العمل، ويوم القيامة تتسعر بهم النار، فيسحبون في النار على وجوههم أشرف أعضائهم، وألَـمُها أشدُّ من ألم غيرها، فيهانون بذلك ويخزون، ويقال لهم: ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ﴾ أي: ذوقوا ألم النار وأسفها وغيظها ولهبها[(٢)].

٥٢- الوقف على: «العِقَابِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الحشر: ٧-٨].

يلزم الوقف: لأنه لو وصل لَأَوْهَمَ أن شدة العقاب ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾.

والصواب: أن قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ خبر المبتدأ محذوف، والتقدير: والفيء المذكور ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾.

أو بتقدير فعل: أي: ما ذكرنا من الفيء يصرف للفقراء[(٣)].

---

(١) هذا على رأي من فسر «سُعُر» بالجنون، فيكون ضلالهم وسعرهم في الدنيا.
وأما مَن فسَّر الضلال بالخسران والسعر بنيران جهنم، فلا إشكال في الوصل.
لازم عند السجاوندي، لأن «يَوْمَ يُسْحَبُونَ» ليس بظرف لضلالهم، وإنما هو ظرف لمحذوف، أي: يقال لهم: ذوقوا مس سقر، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠١٨).

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٨٢٨].

(٣) ذكره الأشموني، وقال: وقف تام.
وإن جعل «لِلْفُقَرَاءِ» بدلاً من قوله: «ولذي القربى»، لا يوقف على «الْعِقَابِ» لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه، انظر: «المنار» [٨٠٠]. =

أو ما أفاء الله على رسوله فلله، وللرسول، ولذي القربى والمساكين، وابن السبيل، «للفقراء منهم لا مطلقًا».

٥٣- الوقف على لفظ الجلالة: «اللهِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾، من مقول المنافقين(١).

والصواب: أنَّه من قول الله عَزَّوَجَلَّ.

والمعنى: أنَّ المنافقين قالوا: نشهد إنك لرسول الله - على وجه الكذب والنفاق - مع أنه لا حاجة لشهادتهم في تأييد رسوله ﷺ، فإنَّ الله يَعلمُ إنك لرسوله، والله يَشهدُ إنَّ المنافقين لكاذبون في قولهم ودعواهم(٢).

٥٤- الوقف على: «أَكْبَرُ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٣٣].

يلزم الوقف: لئلا يوهم الوصل أن كِبر العذاب مرتبط بعلمهم،

والصواب: أن العذاب أكبر سواء أعلموا أم جهلوا.

= ولازم: عند السجاوندي، لأنه لو وصل فهم أن شدة العقاب للفقراء، بل التقدير: هو للفقراء، يعني: في بني النضير، أو التقدير: أحلت الغنائم للفقراء، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠٠).

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠١٨).
وكاف: عند الأشموني، وذكر نفس التوجيه، قال: لأنه لا يجوز وصله لأنه لو وصله لصار «وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ» من مقول المنافقين، وليس الأمر بذلك، بل هو ردٌّ لكلامهم أن رسول الله غير رسول، فكذبهم الله بقوله: «وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ»، انظر: «المنار» [٨٠٠].

(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» [٨٦٤].

والمعنى: أنَّ عذاب الآخرة أعظم وأشد وأبقى من عذاب الدنيا، ثم أخبر أنهم لو كانوا يعلمون ذلك العذاب ما خالفوا أمرنا وما كذبوا[١].

(١) لازم: عند السجاوندي، وذكر نفس التوجيه المذكور، وقال: (لو) محذوفة الجواب، أي: لو كانوا يعلمون لما اختاروا الأكبر على الأدنى، انظر: «علل الوقوف» (٣/ ١٠٣٥).

وحسن: عند الأشموني، وذكر نفس التوجيه المذكور، وقال: ولو وصله لصار قوله: «ولعذاب الآخرة أكبر» معلقًا بشرط أن لو كانوا يعلمون وهو محال، إذ عذاب الآخرة أشق مطلقًا علموا أم لا، انظر: «المنار» [٨٠٠].